حقيقة المتقابلين يعني المتنافيين وذكر التقسيم المذكور
المشهور فيه وانه اربعة اقسام تقابل السلب والايجاب
والعدم والملكة والتضايف والتضاد وان يقابل العلم والجهل
والعمى والبصر هو عندهم من باب تقابل العدم والملكة
والملكة على اصطلاحهم كل معنى وجودي امكن ان يكون
ثابتا للشئ اما بحق جنسه كالبصر للانسان فان البصر يمكن
ثبوته لجنسه وهو الحيوان او بحق نوعه كالكتابة لزيد فان
هذا ممكن لنوع الانسان او بحق شخصه كالحية للرجل
فانها ممكنة في حق الرجل قل ..... قال والعدم
المقابل لها ارتفاع هذه الملكة قال فان اريد بتقابل الاعلاك
ونفيه تقابل التناقض بالسلب والايجاب وهو انه لا يخلو
من كونه سميعا بصيرا او متكلما او ليس فهو ما يقوله الخصم
ولا يقبل نفيه من غير دليل وان اريد بالتقابل تقابل العدم
والملكة فلا يلزم من نفي الملكة تحقق العدم ولا بالعكس
الا في محل يكون قابلا لها وهذا يصح ان يقال الحجر لا عمى
ولا بصير والقول بكون الباري تعالى قابلا للبصر والعمى
دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب وعلى هذا فقد
امتنع نفي لزوم العمى والخرس والطرش في حق الله تعالى من ضرورة
نفي البصر والسمع والكلام عنه فهذا كلامه في الخلو عن الضدين

بالمعنى العام

بالمعنى العام قد ورد عليه ما ذكر فكيف يدعي انه قرره وهذا
الايراد ايراد معروف للمعتزلة نفاة الصفات وهو ايراد
فاسد من وجوه احدها ان يقال نحن نريد بالتقابل
تقابل السلب والايجاب ونفي هذه الصفات يتضمن النقص
لكل من نفيت عنه سواء قيل انه قابل لها او لم يقل فانه من
المعلوم بصريح العقل ان المتصف بالحياة والعلم والكلام
والسمع والبصر واكمل ممن لم يتصف بذلك وهو قد سلك
وما قدر انتفاء ذلك عنه كالجماد فهو انقص بالنسبة الى من
اتصف بذلك وهو قد سلك في اثبات الصفات طريقة
الكمال وهي في الحقيقة من جنس هذه فقال واعلم ان ها هنا
طريقة شريفة سهلة للعرف قريبة المدرك يعسر على المنصف
المتبحر عنها الخروج عنها والقدح في دلالتها يمكن طردها
في اثبات جميع الصفات النفسانية وهي مما اعني الله اياها
ولم اجدها على صورتها وتحريرها لاحد غيري وهو ان يقال
المفهوم من كل واحد من هذه الصفات المذكورة مع قطع
النظر عما يتصف به صفة كمال او لا صفة كمال لا جائز ان
يكون لا صفة كمال والا كان حال من اتصف بها في الشاهد
انقص من حال من لم يتصف لها ان كان عدمها في نفس الامر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)